برنامج الأمم المتحدة للبيئة

CBD/CP/MOP/11/10

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

Distr.: General
8 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية

الاجتماع الحادي عشر

كالي، كولومبيا، 21 أكتوبر/تشرين الأول – 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت*

الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية

الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية

مذكرة من الأمانة

أولا- مقدمة

1- أحاط مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، في مقرره CP-9/14، علما بالإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، على النحو الوارد في مرفق الوثيقة CBD/CP/MOP/9/10، ومدَّد نطاق ولاية فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لتكملة الإرشادات استنادا إلى المعلومات المقدمة عن الخبرات الأولية في استخدام الإرشادات، فضلا عن أمثلة على منهجيات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقاتها في ضوء عناصر الإرشادات.

2- وفي مقرره CP-10/12، أحاط مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية علما مع *التقدير* بالأعمال التي أضطلع بها فريق الخبراء التقنيين المخصص بين الدورات، وإقرارا منه بمحدودية الوقت المتاح للاستفادة من الإرشادات الطوعية، دعا الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، إلى استخدام الإرشادات وتقديم خبراتهم إلى الأمينة التنفيذية، فضلا عن أمثلة على منهجيات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقاتها في ضوء عناصر الإرشادات.

3- وفي نفس المقرر، طلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول إلى الأمينة التنفيذية التواصل مع الأطراف التي أشارت في تقاريرها الوطنية الرابعة إلى: (أ) أن لديها نُهجا أو متطلبات محددة تيسر تحديد إلى أي مدى ينبغي مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالكائنات الحية المحورة؛ أو (ب) أنها قامت بمراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن تأثير الكائنات الحية المحورة على حفظ التنوع البيولوجي

* CBD/CP/MOP/11/1.

واستخدامه المستدام، ودعوتها إلى مشاركة المعلومات عن خبراتها حسبما تتعلق بالمادة 26. وطلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول أيضا إلى الأمينة التنفيذية توليف المعلومات التي جُمعت في هذا الصدد وتقديم لمحة عامة إليه لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه الحادي عشر، بغية تحديد الحاجة إلى المزيد من العمل.

4- وتحتوي هذه الوثيقة على موجز توليفي للمعلومات التي جُمعت (القسم الثاني)، مع تقديم موجز أكثر تفصيلا في المرفق، ومشروع مقرر (القسم الثالث).

ثانيا- موجز توليفي للمعلومات التي جُمعت استجابة للمقرر CP-10/12

5- عملا بالفقرة 3 من المقرر CP-10/12، دعا الأمين التنفيذي بالنيابة، من خلال الإخطار 2023-133 المؤرخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2023، الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم معلومات عن: (أ) الخبرات في استخدام الإرشادات الطوعية؛ (ب) أمثلة على منهجيات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقاتها في ضوء عناصر الإرشادات.

6- وبحلول الموعد النهائي لتقديم الردود (15 يناير/كانون الثاني 2024)، كانت قد وردت ردود من ثلاثة أطراف ومنظمة واحدة.[1]

7- وبناء على الطلب الموجه إلى الأمينة التنفيذية الذي ورد موجز له في الفقرة 3 أعلاه، أُرسلت خطابات في يونيو/حزيران 2023 إلى الأطراف الثلاثة والسبعين في بروتوكول قرطاجنة التي ردت بالإيجاب على السؤال 162 أو 163 من التقرير الوطني الرابع ("هل لدى بلدك أي نُهج أو متطلبات محددة تيسر كيفية مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشأن الكائنات الحية المحورة؟" و"في الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، هل رُوعيت الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن أثر الكائنات الحية المحورة في عملية صنع القرار؟"، على التوالي).

8- وفي تلك الخطابات، دُعيت الأطراف إلى توفير معلومات عن نُهجها وخبراتها من خلال تقديم أي معلومات ووثائق ذات صلة في هذا الصدد، بما في ذلك المنهجيات التي طُبقت وتقارير التقييمات الاجتماعية والاقتصادية التي أُجريت. وقدم 28 طرفا معلومات ردا على الخطابات. وترد أدناه لمحة عامة عن الردود التي وردت، بينما يتاح النص الكامل للردود على الإنترنت.[2]

9- ويبدو من المعلومات التي قُدمت ردا على الإخطار 2023-133 وعلى الخطابات أن هناك نُهجا تنظيمية مختلفة للنظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وعادة ما تقدم هذه النُهج التزاما أو حقا عاما لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتخذت عدة أطراف تدابير قانونية لتنظيم التقييمات الاجتماعية والاقتصادية ووضعت المزيد من النُهج، بما في ذلك معايير وإجراءات التقييم، لتوجيه التقييمات الاجتماعية والاقتصادية. وفي كثير من الحالات، تركز المعايير على الجوانب الاقتصادية، مثل التكاليف الاقتصادية والوفورات المرتبطة بإدخال الكائنات الحية المحورة. على سبيل المثال، تتناول المعايير تكلفة شراء البذور المحورة جينيا، والوفورات في المستلزمات والعمالة الزراعية، والتأثيرات على الغلة والتلف، والتأثيرات على الوصول إلى الأسواق. ويُنظر أيضا في تكلفة تدابير التعايش، وفي بعض الحالات يُنظر

[1] انظر www.cbd.int/notifications/2023-133.

[2] انظر bch.cbd.int/onlineconferences/portal_art26/Activities2023-2024.shtml.

في التأثيرات على التجارة. وتشمل الجوانب الاجتماعية التي ينبغي النظر فيها كجزء من عدة نُهج للتقييم: الأمن الغذائي، والجوانب التغذوية، وتصورات المستهلكين وحرية الاختيار، ونقل التكنولوجيا، وجهود بناء القدرات المبذولة لصالح المؤسسات المحلية. وتشمل العناصر الأخرى التي يُنظر فيها عند إجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المزارعين. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت بعض الأطراف إلى أنها تعتبر الجوانب الثقافية والأخلاقية، وفي بعض الحالات الجوانب الدينية، جزءا من تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

10- ووصفت بعض الأطراف كيف أن نهجها في إجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية يتضمن عناصر من الإرشادات الطوعية المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة أو يتماشى معها. وأوضح أحد الأطراف أن نهجه في إجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية أوسع من النهج المتوخى في إطار الفقرة 1 من المادة 26، حيث أنه ينظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكائنات الحية المحورة بشكل عام، وليس فقط الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن أثر الكائنات الحية المحورة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ولم تُذكر الإرشادات في العديد من الأمثلة المبينة في الردود التي قدمتها الأطراف.

11- وقدمت بعض الأطراف معلومات عن الجوانب الإجرائية للتقييمات الاجتماعية والاقتصادية. وفي حالات عديدة، كان التشاور مع الجمهور وأصحاب المصلحة جزءا محوريا من التقييمات، وكذلك إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. ووصفت بعض الأطراف كيف أنها استعانت بخبراء في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية.

12- وأجرت عدة أطراف تقييمات اجتماعية واقتصادية عند اتخاذ قرارات بشأن الكائنات الحية المحورة. وفي العديد من هذه الحالات، كانت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي ركز عليها التقييم مرتبطة في المقام الأول بالجوانب الاقتصادية، على الرغم من الإشارة إلى أن التقييم نظر أيضا في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والجوانب التغذوية والمعتقدات الدينية. وقد يشير ذلك إلى أن تقييم المعايير الاجتماعية يمكن أن يشكل تحديا أكبر من تقييم العوامل الاقتصادية.

13- وأشارت عدة أطراف إلى أنه على الرغم من توافر منهجيات إجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية، فإن توافر البيانات يشكل قيدا وهناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا الصدد. وتشمل بعض القيود الأخرى المذكورة: المرحلة المتأخرة من عملية التطوير التي تم فيها النظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وقلة عدد الخبراء في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية الذين لديهم معرفة بالتكنولوجيا البيولوجية والسلامة الأحيائية، وعدم الوضوح بشأن عتبات الموافقة على الطلبات أو رفضها على أساس الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسبل المجدية لإشراك أصحاب المصلحة المحليين في عملية التقييم.

ثالثا- مشروع مقرر

14- وفقا للفقرة 5 من المقرر CP-10/12، فإن القصد من المعلومات المقدمة أعلاه هو تيسير تحديد الحاجة إلى المزيد من العمل، وفي ضوء ذلك قد يرغب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اعتماد مقرر على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية،

إذ يشير إلى الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية[3] التي أحاط بها علما في المقرر CP-9/14 المؤرخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018،

وإذ يشير أيضا إلى المقرر CP-10/12 المؤرخ 10 ديسمبر/كانون الأول 2022،

وإذ يشير كذلك إلى الهدف ألف–9 من خطة التنفيذ[4] وخطة عمل بناء القدرات لبروتوكول قرطاجنة،[5]

1- *يرحب* بالمعلومات المقدمة عن الخبرات في استخدام الإرشادات الطوعية، والأمثلة على منهجيات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقاتها في ضوء عناصر الإرشادات،[6] مع الإقرار بأن المعلومات المقدمة في هذا الصدد محدودة؛

2- *يرحب أيضا* بالمعلومات التي تقدمها الأطراف عن النُهج والمتطلبات المتعلقة بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وبشأن الخبرات في تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الردود الواردة في تقاريرها الوطنية الرابعة؛[7]

3- *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، حسب الاقتضاء، إلى استخدام الإرشادات الطوعية ومشاركة خبراتهم في هذا الصدد في التقرير الوطني الخامس أو إتاحة هذه الخبرات في المكتبة الافتراضية لغرفة تبادل معلومات السلامة البيولوجية؛

4- *يطلب إلى* الأمينة التنفيذية إعداد موجز توليفي للمعلومات المقدمة في التقارير الوطنية الخامسة في ضوء الفقرة 3 أعلاه لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية في اجتماعه الثاني عشر؛

5- *يدعو* الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى إلى تنفيذ أنشطة بناء القدرات والتوعية دعما للهدف ألف–9 من خطة التنفيذ وخطة عمل بناء القدرات لبروتوكول قرطاجنة، ويشجع الجهات المانحة على توفير الموارد اللازمة في هذا الصدد.

[3] CBD/CP/MOP/9/10، المرفق.

[4] المقرر CP-10/3، المرفق.

[5] المقرر CP-10/4، المرفق.

[6] متاحة على الرابط www.cbd.int/notifications/2023-133.

[7] متاحة على الرابط bch.cbd.int/onlineconferences/portal_art26/Activities2023-2024.shtml.

مرفق

موجز للمعلومات التي جُمعت استجابة للمقرر CP-10/12

أولا- موجز للردود التي وردت عملا بالفقرة 3 من المقرر CP-10/12

1- أشار أحد الأطراف،[8] في الرد الذي قدمه، إلى أن الإرشادات الطوعية المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية تقدم مجالات تركيز رئيسية للتقييمات الاجتماعية والاقتصادية التي تُجرى على المستوى الوطني وأن استخدام عناصر الإرشادات أمر بسيط ومباشر. وأوضح الطرف كيف أن تقييماته للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية تضمنت عناصر الإرشادات، مع مراعاة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وفي هذه التقييمات الاجتماعية والاقتصادية، تم النظر في عدة عناصر، بما في ذلك الارتباط بين الآثار المحتملة للكائنات الحية المحورة واحتمالات حدوث تلك الآثار، واستدامة استخدام الكائن الحي المحور، ومهنة الأشخاص الذين يعيشون في منطقة الإطلاق، وآراء المجموعات الدينية الرئيسية الموجودة في المنطقة. وقورنت النتائج بالبيانات المتعلقة بالكائنات الحية التقليدية (غير المحورة جينيا) والبيانات المتعلقة باستخدام الكائنات الحية المحورة في مناطق إيكولوجية زراعية أخرى. وتم تحديد الخبراء في هذا المجال وإشراكهم في التقييم الاجتماعي والاقتصادي، وعُرضت النتائج في قسم مخصص في تقرير تقييم المخاطر، الذي قُدم إلى الهيئة المعنية بصنع القرار. وأُشركت الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في رصد وتفتيش المناطق المراد إطلاق الكائن الحي المحور فيها. وأشار الطرف إلى أن التجربة لم تبين حتى الآن حدوث أي آثار اجتماعية واقتصادية سلبية في البلاد، وأنه في حالة اللوبيا المحورة جينيا المقاومة لدودة القرون، انخفض معدل الإصابة بشكل حاد وزاد دخل المزارعين بشكل كبير، في حين لم ترد أي شكاوى تتعلق بعدم إمكانية الحصول على البذور أو انتهاك القواعد الدينية.

2- وأشار طرف آخر،[9] في الرد الذي قدمه، إلى أن نهجه الوطني في تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أوسع من النهج المتوخى في إطار الفقرة 1 من المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة. ففي العمليات الوطنية، ينظر هذا الطرف في الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكائنات الحية المحورة بشكل عام، بدلا من التركيز فقط على الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن أثر الكائنات الحية المحورة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وذكر الطرف أن ممارساته الوطنية تتسق عموما مع أحكام الإرشادات الطوعية، على الرغم من أن التشريعات الوطنية المتعلقة بالسلامة الأحيائية لا تتضمن شرط الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومع ذلك أشار الطرف إلى أن صكوكا قانونية أخرى تتناول بعض هذه الجوانب. ولاحظ الطرف أيضا وجود روابط قوية مع مختلف الصكوك التنظيمية الداعمة ومع عملية تقييم المخاطر، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بأهداف الحماية. وأشار الطرف كذلك إلى أن الإرشادات تُعد إطارا مفيدا ومرجعا يمكن أن يكون مفيدا. وكتب الطرف أنه لوحظ خلال حلقة عمل وطنية نوقشت فيها الإرشادات أن معظم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لا تتطلب بالضرورة عملية تقييم موسعة.

[8] نيجيريا.

[9] جنوب أفريقيا.

3- وكتب أحد الأطراف،[10] في الرد الذي قدمه، أنه منذ عام 2012 لم تُزرع أي كائنات حية محورة بشكل غير محصور داخل ولايته القضائية، وبالتالي لا توجد تجربة حديثة فيما يخص النظر في الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. ووصف الطرف الأطر التنظيمية والنُهج ذات الصلة بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. وأشار الطرف إلى "إطار التحليل الاجتماعي والاقتصادي لزراعة المحاصيل المحورة جينيا" لعام 2015 و"إطار تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لزراعة الذرة المحورة جينيا" لعام 2016[11] الذي وضعه المكتب الأوروبي للشؤون الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالكائنات الحية المحورة جينيا، وأشار إلى أنه يعتمد على هذه الأطر لإجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية في هذا الصدد. وذكر الطرف أن هذه الأطر تتبع نفس النهج الوارد في الإرشادات الطوعية، على الرغم من أن الأطر تُعد أكثر تفصيلا ووُضعت خصيصا في سياق الاتحاد الأوروبي. وأشار الطرف إلى أن منهجيات إجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية متاحة، لكن نقص البيانات يشكل العائق الأساسي أمام إجراء التقييمات وأن هناك حاجة إلى المزيد من العمل في هذا الصدد. وأشار الطرف إلى عدة مشاريع بحثية جارية أو اختُتمت مؤخرا تتعلق بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

4- وسلطت إحدى المنظمات[12] الضوء، في الرد الذي قدمته، على عدة دراسات أُجريت من عام 2019 فصاعدا وقدمت أمثلة على كيفية تطبيق الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق عناصر الإرشادات الطوعية.

ثانيا- موجز للردود التي وردت عملا بالفقرة 4 من المقرر CP-10/12

5- أوضحت عدة أطراف،[13] في ردودها على الطلب الموجه من الأمانة، أن تشريعاتها تشترط أو تجيز النظر في الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية كجزء من عملية ترخيص الكائنات الحية المحورة. وقدمت بعض هذه الأطراف المزيد من المعلومات عن النُهج الوطنية لتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

6- وأشار أحد الأطراف[14] إلى أنه، في سياق تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، قد وضع المعايير التالية لإجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية على أساس التشاور مع الجمهور: مساهمة تكنولوجيا التحوير الجيني في الأمن الغذائي الوطني واستدامته؛ والوصول إلى التكنولوجيا؛ والدخل الذي يعود على المزارعين؛ وتكلفة البذور ومواد الزراعة؛ والتعايش بين المحاصيل المحورة جينيا وغير المحورة؛ والتبعات التجارية على المستويين الإقليمي والدولي؛ وحرية الاختيار؛ وخطة إدارة السلامة الأحيائية. وقدم الطرف أيضا إجراء تشغيليا للنظر في الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الطلبات المقدمة بشأن الكائنات المحورة جينيا، ويتضمن الإجراء المعايير المذكورة أعلاه ويقدم أسئلة إرشادية لكل منها. وأوضح الطرف أنه يتعين على مقدمي الطلبات إجراء دراسة اجتماعية واقتصادية باستخدام هذه المعايير وتقديم الدراسة إلى الهيئة المعنية بصنع القرار، جنبا إلى جنب مع ملف الطلب الرئيسي. واستعانت الهيئة المعنية بصنع القرار بخبراء

[10] ألمانيا.

[11] يتاح التقريران على الرابط https://bch.cbd.int/onlineconferences/portal_art26/Forum2019.shtml.

[12] شبكة العالم الثالث.

[13] بنغلاديش، وإسواتيني، والاتحاد الأوروبي، وغينيا-بيساو، وكينيا، وملاوي، وماليزيا، والمكسيك. وترد مناقشة للمعلومات التي قدمها الاتحاد الأوروبي عن الكيفية التي تُمكّن بها تشريعاته الدول الأعضاء من مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لاحقا في هذا القسم، إلى جانب المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

[14] كينيا.

مستقلين في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لاستعراض التقرير وتقديم توصيات. ونظرت الهيئة المعنية بصنع القرار في التوصيات والدراسة، جنبا إلى جنب مع تقرير تقييم المخاطر وتقرير بشأن مشاركة الجمهور، قبل اتخاذ قرار. وكتب الطرف أنه قام بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق أربعة طلبات قُدمت بشأن الكائنات الحية المحورة، وأن أحد الطلبات لم تتم الموافقة عليه بسبب اعتبارات اجتماعية واقتصادية، وتحديدا بسبب احتمال ضياع فرص تصدير الزهور إلى الأسواق الأجنبية. وقدم الطرف معلومات عن عملية إجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية.

7- وشرح نفس الطرف بعض التحديات التي واجهها عند النظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، ذكر الطرف ما يلي، من بين أمور أخرى: وجود عيوب في النهج المتبع لتقييم الآثار قبل حدوثها؛ وشدة التأخير في تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية فقط في مرحلة إطلاق الكائن الحي المحور؛ وعدم وجود إطار مشترك وواضح المعالم للنظر في الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي؛ ووجود عدد محدود من الخبراء في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية الذين لديهم معرفة بالتكنولوجيا البيولوجية والسلامة الأحيائية على المستوى الوطني؛ وعدم الوضوح بشأن عتبات الموافقة على الطلبات أو رفضها على أساس الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

8- وأوضح أحد الأطراف[15] أن تشريعاته تشترط تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكائنات المحورة جينيا على المجتمعات التي تعيش في محيط المنطقة التي يُقترح إطلاق الكائن فيها. وأشار الطرف إلى أنه تم تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي باستخدام معايير التقييم الرئيسية التالية: نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات المحلية وبناء قدراتها؛ والقيمة الاقتصادية للمحصول المحور؛ والوصول إلى التكنولوجيا وبتكلفة معقولة؛ وحقوق الملكية الفكرية؛ والقضايا الثقافية والأخلاقية؛ وحقوق المزارعين والمستهلكين. وأوضح الطرف أن التقييمات الاجتماعية والاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على التعليقات المقدمة من عامة الجمهور والهيئة المعنية بصنع القرار. وأضاف الطرف أن الإعلان عن الطلبات في الصحف لاستطلاع الآراء بشأنها والمشاركة في عملية صنع القرار لم يكن أمرا فعالا، حيث عانى العديد من المستخدمين النهائيين من محدودية الوصول إلى الصحف أو واجهوا تحديات تتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة. ونتيجة لذلك، في حالة الطلب المتعلق بالقطن المحور جينيا، لم يتم النظر بشكل كاف في إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا وبتكلفة معقولة، ويواجه المزارعون الآن تحديات تتعلق بارتفاع تكلفة البذور. وخلص الطرف إلى أنه من أجل معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، من المهم أن تكون هناك أطر تنظيمية قوية، وعمليات صنع قرار شفافة، ورصد طويل الأجل، ومشاركة عامة فعالة.

9- وأوضح طرفان[16] أنه تم النظر في الجوانب الدينية كجزء من التقييم الاجتماعي والاقتصادي. وشرح أحد هذين الطرفين[17] أن تقييمه الاجتماعي والاقتصادي شمل تحليلا لتأثيرات استخدام أو إطلاق الكائنات الحية المحورة أو منتجات هذه الكائنات على القيم الدينية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية للمجتمعات. وأشار الطرف إلى أنه بالنسبة لعدد من تراخيص الكائنات الحية المحورة، فقد رُوعيت الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. وقد نظر الطرف في الاعتماد على واردات الذرة وفول الصويا لصناعات الأغذية والأعلاف وانتشار فول الصويا والذرة المحورة جينيا. وخلص الطرف إلى أن حظر أصناف الذرة وفول الصويا المحورة جينيا من شأنه أن يجعل الواردات أكثر تكلفة وأن يكون له تأثير اقتصادي

[15] ملاوي.

[16] ماليزيا ونيجيريا.

[17] ماليزيا.

سلبي على صناعة الأغذية والأعلاف، بما في ذلك صناعة الثروة الحيوانية. وعلى هذا الأساس، تمت الموافقة على استيراد الكائنات الحية المحورة.

10- وعرضت إحدى الدول الأطراف،[18] في الرد الذي قدمته، تقريرا عن تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية احتوى على مقارنة بين نتائج ست دراسات سابقة ولاحقة عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعدة أصناف من الذرة المحورة جينيا أُجريت في البلاد بين عامي 2002 و2012. وقد أجريت التقييمات الاجتماعية والاقتصادية لمقارنة آثار أصناف الذرة المحورة جينيا بآثار نوع من الذرة الهجينة. وقد استُخدمت المؤشرات التالية: غلة محصول الحبوب؛ وتكلفة إنتاج الوحدة؛ والدخل الصافي للمزرعة؛ والعائد من الاستثمار؛ والقدرة الاستيعابية للمعيشة، والقدرة التنافسية العالمية. ووجد التحليل أن أصناف الذرة المحورة جينيا كانت متفوقة في الأداء على الذرة الهجينة.

11- وعرض أحد الأطراف[19] دراسة عن آثار تكنولوجيا الباذنجان المحور جينيا، فضلا عن عدة ورقات بحثية ذات صلة عن آثار زراعة الباذنجان المحور جينيا. وقد نظرت هذه الدراسات في عدة جوانب، بما في ذلك الآثار البيئية (على سبيل المثال فيما يتعلق باستخدام المبيدات الحشرية) والآثار الصحية (على سبيل المثال فيما يتعلق بالتعرض للمبيدات الحشرية)، فضلا عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وركزت على عناصر مثل تكلفة التكنولوجيا وتكاليف العمالة والمستلزمات والغلات والخسائر في الإنتاج. وقدم الطرف أيضا تقييما للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لزراعة القطن المحور جينيا في البلاد. ونظر التقييم في عدة معايير اجتماعية واقتصادية، مع التركيز على نمط استخدام المستلزمات، وتكلفة الإنتاج، والربحية، وممارسات مكافحة الآفات، والتصورات بشأن القطن المحور جينيا.

12- وذكرت ثلاثة أطراف[20] في ردودها أنه تم النظر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى إشراك المجتمع ومراعاة الرأي العام. وأوضح طرف رابع[21] أن تشريعات السلامة الأحيائية تشترط مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أثناء صنع القرار، وأنه في هذا السياق قد وُضعت أحكام لإشراك الجمهور، الذي استفاد من مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية. وأوضح طرف آخر[22] أنه على الرغم من عدم إجراء تقييمات رسمية للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق عدة تجارب ميدانية، فقد أُجريت تشاورات عامة شاركت فيها السلطات المحلية والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، من بين جهات أخرى، مما مكَّن الهيئة المعنية بصنع القرار من النظر في بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

13- وبدلا من تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على إدخال كائن حي محور معين، أوضح أحد الأطراف[23] أنه تم تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على اعتماد تشريعات السلامة الأحيائية كجزء من عملية تقييم الأثر العام التي أجريت أثناء عملية اعتماد التشريعات.

[18] الفلبين.

[19] بنغلاديش.

[20] اليونان ورواندا وسلوفينيا.

[21] إسواتيني.

[22] الكاميرون.

[23] الإمارات العربية المتحدة.

14- وأوضح أحد الأطراف[24] أنه قد حظر استيراد واستخدام الكائنات الحية المحورة، ما لم توجد أسباب اجتماعية واقتصادية تبرر استيراد المنتجات المحورة جينيا المصنعة أو شبه المصنعة. وذكر الطرف أنه لم يتم تقديم أي مبرر من هذا القبيل حتى الآن.

15- وذكر أحد الأطراف[25] أنه استرشد عند تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية بالمنهجية التي حددتها الإرشادات الطوعية. وأوضح الطرف أن التقييم راعى إمكانية اختلاط بذور اللفت المحورة جينيا ببذور اللفت غير المحورة جينيا الصالحة للأكل أثناء الحصاد والنقل والتخزين، والأضرار الاقتصادية التي قد تنجم عن ذلك. وذكر الطرف أيضا أنه تم النظر في ارتفاع تكلفة تدابير التعايش.

16- ومن بين جميع الردود التي وردت، البالغ عددها 28 ردا، قدمت الأطراف التي كانت دولا أعضاء في الاتحاد الأوروبي 12 ردا، وقدم الاتحاد الأوروبي نفسه ردا واحدا. ويستند الإطار التنظيمي للسلامة الأحيائية لتلك الأطراف إلى تشريعات الاتحاد الأوروبي، وتُظهِر تجاربها بعض أوجه التشابه. ونتيجة لذلك وُضعت الردود الواردة من تلك الأطراف في مجموعة واحدة أدناه.

17- أوضحت عدة أطراف[26] أنه في الاتحاد الأوروبي تُمنح تراخيص الكائنات المحورة جينيا على مستوى الاتحاد الأوروبي. ووفقا لأحكام الأمر التوجيهي (الاتحاد الأوروبي) 412/2015، يجوز لأي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي اعتماد تدابير تقيد أو تحظر زراعة كائن محور جينيا أو مجموعة من الكائنات المحورة جينيا، الحاصلة على ترخيص، في كل أراضيها أو جزء منها. ويجب أن تكون هذه التدابير مُعللة ومتناسبة وغير تمييزية وتستند إلى أسباب قاهرة. ومن بين الأسباب القاهرة المدرجة في الأمر التوجيهي "الآثار الاجتماعية والاقتصادية". ومنذ اعتماد الأمر التوجيهي، لم تُقدَّم أي طلبات لزراعة الكائنات المحورة جينيا وبالتالي لم يكن لدى الأطراف أي خبرة في تطبيق هذا الحكم.[27]

18- وقدم أحد الأطراف تقريرين تقنيين أصدرهما المكتب الأوروبي للشؤون الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالكائنات الحية المحورة جينيا.[28] وكان أحد التقريرين إطارا للتحليل الاجتماعي والاقتصادي لزراعة المحاصيل المحورة جينيا وكان الآخر إطارا لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لزراعة الذرة المحورة جينيا. وقدم الإطاران قائمة بالموضوعات والمؤشرات والأساليب الخاصة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

19- ووردت إشارات إلى التشريعات الوطنية التي تنفذ الأمر التوجيهي (الاتحاد الأوروبي) 412/2015 في عدد من الردود الواردة من الأطراف التي هي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، ذكر أحد الأطراف[29] أنه ينبغي

[24] بوتان.

[25] بيلاروس.

[26] بما في ذلك النمسا والدنمارك وهنغاريا وإيطاليا ومالطا وسلوفينيا.

[27] ينص الأمر التوجيهي (الاتحاد الأوروبي) 412/2015 على أنه يجوز للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أثناء إجراءات ترخيص كائن محور وراثيا أو أثناء تجديد الموافقة أو الترخيص، أن تطلب تعديل النطاق الجغرافي للموافقة المكتوبة أو الترخيص بحيث يُستبعد كل أو جزء من أراضي تلك الدولة العضو من الزراعة. وبموجب التدابير الانتقالية السارية استعدادا لدخول الأمر التوجيهي حيز النفاذ، سُمح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير تحظر أو تحد من زراعة الكائنات المحورة وراثيا التي رُخصت بالفعل أو التي كانت في طور الترخيص، دون تقديم أسباب قاهرة. وفي عدد من الردود الواردة، أشارت الأطراف إلى أنها استفادت من تلك التدابير.

[28] يتاح التقريران على الرابط https://bch.cbd.int/onlineconferences/portal_art26/Activities2023-2024.shtml.

[29] كرواتيا.

تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني من خلال تحليل عوامل معينة، مثل عدم الجدوى العملية لتدابير التعايش أو ارتفاع تكاليفها أو استحالة تنفيذ تدابير التعايش بسبب ظروف جغرافية محددة، على سبيل المثال في الجزر الصغيرة أو في المناطق الجبلية.

20- وقدم طرف[30] من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رده لمحة عامة عن الإطار المؤسسي الوطني المعمول به فيما يتعلق بالسلامة الأحيائية. وضمن ذلك الإطار، أنشأت الوكالة الوطنية لجنة اجتماعية واقتصادية لتحليل المخاطر الصحية في مجالات الأغذية والبيئة ومكان العمل. ويمكن أن يُطلب من اللجنة النظر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالسلامة الأحيائية. وذكر الطرف أيضا أنه يمكن للحكومة أن تطلب من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المسؤول عن المسائل الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية، فضلا عن لجنة أخلاقية استشارية وطنية، مكلَّفة بالنظر في المسائل الأخلاقية، النظر في القضايا المتعلقة بالسلامة الأحيائية. وفي هذا الصدد، طلبت الحكومة المشورة بشأن التأثيرات المحتملة لاستخدام التقنيات الجينومية الجديدة في تربية النباتات. وتناولت المشورة المقدمة الجوانب المتعلقة بتقييم مخاطر الكائنات الحية المحورة، فضلا عن الشواغل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك على وجه الخصوص تلك المتعلقة بتنظيم القطاع والسوق، وتدابير التعايش، وحقوق الملكية الفكرية، واعتمادا على توافر البيانات، مدى التأثير على الكشف عن المنتجات وتتبّعها ووضع العلامات عليها. وقد أتاح العمل الجاري في هذا الصدد الفرصة لتطوير أساليب تحليلية لإجراء التقييمات الاجتماعية والاقتصادية في مجال السلامة الأحيائية. وفي الرد المقدم، تمت الإشارة أيضا إلى ثلاث توصيات أُعدت تحت رعاية المجلس الأعلى للتكنولوجيات البيولوجية، وتناولت التوصيات، من بين العديد من العناصر الأخرى، جوانب اجتماعية واقتصادية معينة، بما في ذلك التكلفة والمنافع الاقتصادية للكائنات الحية المحورة، والمسائل الأخلاقية، والتأثيرات على الجهات الفاعلة المحلية، وإمكانية تتبّع المنتجات ووضع العلامات عليها، والتعايش، والتأثيرات على الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية.[31]

21- وأوضح طرف[32] من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رده أن سياساته الزراعية تناولت الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة ببعض الكائنات الحية المحورة. وعلى وجه الخصوص، كان التقييم الأخلاقي إلزاميا لتربية الحيوانات المحورة جينيا واستخدامها. وقد وُضع إطار تقييم لزراعة المحاصيل المحورة جينيا يتضمن المعايير التالية: حرية الاختيار للمستهلكين والمزارعين؛ وسياسة وطنية للتعايش؛ وسياسة بشأن المبيدات؛ والتأثير الاقتصادي على مزارعي الزراعة العضوية والتقليدية؛ والقبول من جانب المجتمع؛ والمزايا المحتملة للكائن الحي المحور، من حيث مثلا الاستدامة والأمن الغذائي والمنافع التي تعود على المستهلكين. ومن الضروري النظر في هذه المعايير جنبا إلى جنب مع الشروط التي حددها الاتحاد الأوروبي وتطبيقها بطريقة غير تمييزية ومتناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم الأسباب التي تجعل المعايير مستوفاة أو غير مستوفاة. وأشار الطرف أيضا في الرد الذي قدمه إلى تقرير أعدته لجنته الوطنية المعنية بالتحوير الجيني في عام 2014، وتم فيه النظر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من جوانب

[30] فرنسا.

[31] متاحة على الرابط https://bch.cbd.int/onlineconferences/portal_art26/Activities2023-2024.shtml.

[32] مملكة هولندا.

زراعة الكائنات الحية المحورة، وعلى وجه الخصوص: الاقتصاد والازدهار؛ والصحة والرفاه؛ وإمدادات الأغذية والأمن الغذائي؛ والتراث الثقافي؛ وحرية الاختيار؛ والمنافع الشاملة التي تعود على المجتمع؛ والأهداف السياساتية.[33]

22- وأوضح طرف[34] من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رده أن مجلسه الوزاري المعني بالكائنات المحورة جينيا هو الهيئة المعنية بصنع القرار بشأن القضايا المتعلقة بالكائنات المحورة جينيا على المستوى الوطني، ويتألف المجلس من ممثلين عن عدة وزارات تمثل قطاعات ومصالح مختلفة، بما في ذلك المصالح الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى تقرير تقييم المخاطر، فقد نظر المجلس أيضا في مجموعة واسعة من الآراء والمصالح، مثل تلك المتعلقة بالبحث والتطوير، والاستثمار، ومصالح قطاع الأغذية الزراعية والمستهلكين، والصحة العامة، والتجارة الدولية، والاعتبارات البيئية، والشؤون الريفية.

23- ووصف طرف[35] من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في رده كيف أنه اعتمد تشريعات تقيد أو تحظر زراعة النباتات المحورة جينيا. وكتب الطرف أنه تم النظر في القضايا الاجتماعية والاقتصادية أثناء عمليات التشاور مع أصحاب المصلحة والمناقشات الوطنية التي عُقدت بشأن زراعة الكائنات الحية المحورة، بما في ذلك قضايا مثل أسعار المنتجين والغلات، والتكاليف، ومرونة العمالة، وتكاليف ممارسات الزراعة البديلة، واختيارات المستهلكين، والتمييز في الأسعار، والاعتماد على صناعة البذور، وتكاليف تدابير التعايش، وعلى وجه الخصوص النزعات بين المزارعين المجاورين بسبب الظروف الجغرافية للبلاد. وعلاوة على ذلك، ذكر الطرف أن بحوثا أُجريت لتقييم قبول الجمهور لمنتجات التكنولوجيا البيولوجية الحديثة. وفي هذا السياق، جُمعت العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قبول الجمهور للتقنيات الجديدة في مجال البيولوجيا التركيبية وتنقيح الجينوم وصُنفت على النحو التالي: الآثار الاقتصادية، والآثار على الرفاه، والأطر القانونية والسياساتية، والجوانب الاجتماعية الأوسع نطاقا، والآثار العابرة للحدود، والمخاطر البيئية.

---

[33] متاح على الرابط https://s3.amazonaws.com/cbddocumentspublic-imagebucket-15w2zyxk3prl8/c272720b6bac8e7063c3282e02b77d00.

[34] إسبانيا.

[35] سلوفينيا.